جامعة عين شمس

كلية الهندسة

قسم الهندسة المعمارية

"إدارة عطاءات مشروعات التشييد فى مصر"

بحث مقدم من ضمن المتطلبات

للحصول على درجة الماجيستير الفلسفة فى العمارة

الباحثة:

ولاء وحيد الهوارى

بكالوريوس الهندسة المعمارية - جامعة الإسكندرية

تحت إشراف:

أ/د **ضياء الدين إبراهيم**

قسم الهندسة المعمارية

جامعة عين شمس

أ/د **حازم طلعت الدالي**

قسم الهندسة المعمارية

جامعة عين شمس

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "[1]

صدق الله العظيم

الحمد لله رب العالمين حمداً ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه, والشكر لله المولى عز وجل سبحانه على ما وهبني من نعمه الكثيرة وفضله علىَ, وعلى ما وفقني في خطاي لإنجاز هذا العمل, والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الصادق الأمين وعلى أله وصحبه أجمعين

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)**[2]

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومن هذا المنطلق أتوجه بخالص الشكر والتقدير والاحترام لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **ضياء الدين إبراهيم** على تفضله: أولا" بالموافقة على الاشراف على هذا البحث, وتوجيهاته العلمية, ومتابعته لمراحل البحث خطوه بخطوه حتى الانتهاء منه نهائياً والتي جعلت هذا البحث في صورته النهائية, كما أشكر سيادته على تيسره الأمور لي في إرشادي لكيفية الحصول على المعلومات من أجل هذا البحث, فلك منى أستاذي الفاضل كل التحية والشكر والتقدير والاحترام راجياً من الله عز وجل أن يجعل جهدكم معي في ميزان حسناتكم وأن يجعلكم في تقدم دائم بصورة مشرفة بإذن الله.

كما أتوجه بأسمى كلمات الشكر لأستاذي الفاضل الدكتور/ **حازم طلعت الدالي** على تفضله بالموافقة على قبول الاشراف على هذا البحث ولما قدمه لي من يد العون والمساعدة لإتمام هذا البحث, وعلى توجيهاته ونصائحه المفيدة وإرشاده لي للكثير من المراجع التي أفادت هذا البحث, فكل الشكر والتقدير والاحترام لك أستاذي الفاضل جزاك الله عنى خير الجزاء.

---

[1] القرآن الكريم, الجزء الثالث عشر, الحزب السادس والعشرون, سورة إبراهيم, الآية رقم٧

[2] رواه الإمام أحمد والترمذي والضياء عن أبى سعيد, صححه الألباني في صحيح الجامع رقم (١٤٥٦)

إهداء

إهداء إلى روح أمي الغالية..

التي علمتني أن قيمة الإنسان فيما يقدمه للبشرية.. التي غرزت في الطموح وحب العلم والمعرفة إلى من كانت السبب في الوصول إلى ما أنا عليه.

إهداء إلى أبى الغالى..

الذى لولا حبه ودعمة وجزيل عطاءة ما أكملت هذا العمل

إهداء إلى أختي الحبيبة علا

التى كانت نعم السند والعون خلال سنوات الدراسة

إهداء إلى اخى الكبير محمد

الذى وجدت فيه الأخ الاكبر كما يجب أن يكون, وكيف يكون الأخ سندا لأخته

وأخيراً..وليس آخراً

يقولون أن وراء كل رجل عظيم أمرأه

وأقول أن..

وراء كل أمرأه ناجحة رجل..أحبها بصدق..ووثق فيها..فكان سنداً لها

إهداء إلى زوجي ورفيق عمرى

عملية التعاقد أو العطاءات هي من أهم المهام في مشروعات التشييد, حيث يتم عن طريقها اختيار أفضل المقاولين لتنفيذ المشروع, فمن خلالها يتم إعداد مستندات الطرح وتجهيز المقايسات ووضع القيمة التقديرية وشروط التعاقد واختيار أسلوب الترسية وتأهيل المقاولين ودراسة العطاءات والترسيه, وبالتالي فإن وجود أي قصور في مرحلة إعداد مستندات الطرح ومراحل تطبيقها قد يؤدى إلى العديد من المشاكل التي تؤدى إلى أثار ماليه واقتصادية سلبيه على المشروع, الأمر الذى يدفع إلى عدة بدائل :

- إما الاستمرار في المشروع مع تحمل إحدى الطرفين الأثار المالية والاقتصادية.
- حدوث منازعات بين الأطراف واللجوء للمطالبات وأحيانا للتحكيم والقضاء.
- أحيانا التوقف عن العمل لحين الفصل في المنازعات إذا كان لا يمكن الاستمرار في العمل.

وأيا من هذه البدائل تمثل خساره اقتصاديه لكلا من المالك والمقاول.

وتنقسم المشاريع الإنشائية من جانب نوعية طرفي التعاقد إلى نوعين هما المشاريع العامة, و المشاريع الخاصة, والمشروع العام هو المشروع الذى تملكه الدولة, و تخضع المشاريع العامة لرقابة الدولة من خلال أعماله وأنشطته ضمن قواعد القانون العام.

ونظرا لأن المشروعات العامة تمثل نسبه كبيره من صناعة التشييد في مصر, ونظرا لأن صناعة التشييد في القطاع العام تخضع لقوانين ولوائح تنظمها فيمكن اعتبار الإطار القانوني والتشريعي الذى ينظم العلاقة ويضمن الحقوق والالتزامات وتحقيق العدالة بين جميع الأطراف المشاركة والمسئولة عن تنفيذ المشروع من العوامل التي تساعد على وجود الألية المناسبة لإدارة عملية العطاءات, والتي قد يؤدى غياب دورها الفعال أو وجود قصور بها إلى حدوث العديد من المشاكل بين الأطراف المختلفة, والقانون المعنى بذلك في مصر هو قانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات.

ويهدف البحث إلى تحديد أوجه القصور في إدارة عملية الطرح والترسية وإعداد وصياغة الشروط العامة للعقد, والقوانين واللوائح التي تحكمها, والتي قد تؤدى إلى حدوث مشاكل تواجه مشروعات التشييد خلال مرحلة العطاءات وخلال التنفيذ, وهذا من خلال:

- دراسة تحليلية للإجراءات التعاقدية وأسلوب إعداد الاشتراطات العامة للعقد في مصر طبقاً للقوانين واللوائح المصرية.
- دراسة تحليلية للإجراءات التعاقدية وأسلوب إعداد الاشتراطات العامة للعقد دولياً.
- دراسة تحليلية مقارنة للإجراءات التعاقدية وأسلوب إعداد الاشتراطات العامة للعقد في مصر ودولياً.
- دراسة تطبيقية للوقوف على أوجه القصور في إدارة عملية الطرح والترسية وإعداد وصياغة الشروط العامة للعقد, والقوانين واللوائح التي تحكمها, والتي قد تؤدى إلى حدوث مشاكل تواجه مشروعات التشييد خلال مرحلة العطاءات وخلال التنفيذ.

وحيث أن البحث يستهدف القطاع الحكومي المصري والعلاقة التعاقدية التقليدية التي تقوم على أساس العلاقة بين المالك والاستشاري والمقاول, يتضمن البحث دراسة قانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية.

- وينتهى البحث إلى تحديد على أوجه القصور في إدارة عملية الطرح والترسية وإعداد وصياغة الشروط العامة للعقد, والقوانين واللوائح التي تحكمها, والتي قد تؤدى إلى حدوث مشاكل تواجه مشروعات التشييد خلال مرحلة العطاءات وخلال التنفيذ., كما يتوصل البحث إلى إطار عام لإدارة عملية الطرح والترسية, كما يوصى البحث بإضافة بعض البنود و بتعديل بعض بنود قانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨ كأدوات لحل المشكلة البحثية.

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير.....	أ
إهداء.....	ب
ملخص البحث.....	ج - د
قائمة المحتويات.....	ه - ح
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال.....	ي
مقدمة البحث.....	ك- ش
مشكلة البحث.....	م
مجال البحث.....	ن
هدف البحث.....	م
منهج البحث.....	س
هيكل البحث.....	ع
الفصل الأول: إجراءات العطاءات واستراتيجيات التعاقد على مشروعات التشييد....	١ – ٢٩
١-١- مقدمه.....	١
١-٢- أساليب الطرح واختيار المقاول.....	٣
١-٢-١- أساليب الطرح واختيار المقاول المتبعة دولياً.....	٤
١-٢-٢- أساليب الطرح واختيار المقاول المتبعة في مصر طبقاً للقوانين واللوائح المصرية.....	٩
١-٣- أنواع العلاقات التعاقدية بين المالك والمقاول في مشروعات التشييد.....	١٠
١-٣-١- أنواع العلاقات التعاقدية بين المالك والمقاول على المستوى الدولي.....	١٠
١-٣-٢- أنواع العلاقات التعاقدية بين المالك والمقاول في مصر طبقاً للقوانين واللوائح المصرية.....	١٤
١-٤- أنواع العقود طبقاً لأسلوب التعامل المادي بين المالك والمقاول.....	١٤
١-٤-١- أنواع العقود طبقاً لأسلوب التعامل المادي بين المالك والمقاول المستخدمة... على المستوى الدولي.....	١٤
١-٤-٢- أنواع العقود طبقاً لأسلوب التعامل المادي بين المالك والمقاول في مصر... طبقاً للقوانين واللوائح المصرية.....	٢٨
١-٥- خلاصة الفصل الأول.....	٢٩

الفصل الثاني: إدارة التعاقد..... ٣٠ ــ ٥٧
٢-١- مقدمة..... ٣٠
٢-٢- المقارنة بين إجراءات التعاقد في القانون المصري ودليل الفيديك..... ٣٠
٢-٢-١- تقدير كفاية المقاولين للدخول في المناقصة..... ٣٠
٢-٢-٢- طرق وأساليب اختيار المقاول (الترسية)..... ٣٢
٢-٢-٢-١-المناقصات العامة..... ٣٣
٢-٢-٢-٢- المناقصة الانتقائية (المحدودة)..... ٣٤
٢-٢-٢-٣- المناقصة المحلية..... ٣٤
٢-٢-٢-٤-التفاوض أو الإسناد المباشر..... ٣٥
٢-٢-٢-٥- الممارسة..... ٣٦
٢-٢-٢-٦- الحوار التنافسي..... ٣٦
٢-٢-٣- إعداد مستندات العطاء (الطرح)..... ٣٧
٢-٢-٤- إصدار مستندات العطاء..... ٣٧
٢-٢-٥- زيارة المتناقصين للموقع..... ٣٨
٢-٢-٦-المستندات التي يجب إرفاقها بالعطاء..... ٣٨
٢-٢-٧- استفسارات وتساؤلات المناقصين..... ٤٠
٢-٢-٨- الإعدادات الأولية لاستلام وفتح العطاءات وتشكيل لجان التقييم والبت..... ٤١
٢-٢-٩- فتح العطاءات والعروض..... ٤٢
٢-٢-١٠- مهام وأعمال تقييم العطاءات والمجموعات القائمة بها..... ٤٢
٢-٢-١١- العطاءات المشروطة وكيفية التعامل معها..... ٤٥
٢-٢-١٢- العطاءات البديلة..... ٤٦
٢-٢-١٣- طرق وأساليب تقييم العطاءات..... ٤٦
٢-٢-١٤- رفض كل العطاءات..... ٥٠
٢-٢-١٥- خطاب القبول..... ٥٠
٢-٢-١٦- مذكرة التفاهم..... ٥١
٢-٢-١٧- خطاب العزم على ترسيه العقد..... ٥١
٢-٢-١٨- اتفاقيات أعمال ما قبل التعاقد..... ٥٢
٢-٢-١٩- اتفاقية العقد..... ٥٤

٢-٣- خلاصة الفصل الثاني.....	٥٤
الفصل الثالث: إعداد وصياغة الاشتراطات العامة في مصر ودولياً.....	٥٨ ــ ١٤٢
٣-١- مقدمة.....	٥٨
٣-٢- الاشتراطات القانونية.....	٦٢
٣-٢-١- المقارنة.....	٦٢
٣-٢-٢- نتائج المقارنة.....	٩٢
٣-٣- الاشتراطات الفنية.....	٩٣
٣-٣-١- المقارنة.....	٩٣
٣-٣-٢- نتائج المقارنة.....	٩٩
٣-٤- الاشتراطات المالية.....	١٠٠
٣-٤-١- المقارنة.....	١٠٠
٣-٤-٢- نتائج المقارنة.....	١٢٠
٣-٥- الاشتراطات الإدارية والتنظيمية.....	١٢٣
٣-٥-١- المقارنة.....	١٢٣
٣-٥-٢- نتائج المقارنة.....	١٤١
٣-٦- خلاصة الفصل الثالث.....	١٤٢
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية.....	١٤٣-١٩١
٤-١- المقدمة.....	١٤٣
٤-٢- الدراسة التطبيقية.....	١٤٤
٤-٣- اختيار عينة الدراسة.....	١٤٥
٤-٤-إستمارة الاستبيان.....	١٤٨
٤-٥- هيكل الاستمارة.....	١٤٩
٤-٦- اختبار فعالية الاستمارة.....	١٥٠
٤-٧- جمع البيانات.....	١٥٠
٤-٨- شرح الاستبيان.....	١٥١
٤-٩- نتائج الاستقصاء.....	١٨٢
٥- النتائج والتوصيات.....	١٩٢ ــ ٢١٩
٥-١- المقدمة.....	١٩٢

٥-٢- النتائج..... ١٩٤
٥-٢-١- أوجه القصور في ادارة عملية الطرح والترسية, ومقترحات الباحث لتلافيها. ١٩٤
٥-٢-٢- أوجه القصور في إعداد وصياغة الاشتراطات المالية للعقد, ومقترحات لتلافيها ٢٠٥
٥-٢-٣- أوجه القصور في إعداد وصياغة الاشتراطات الفنية للعقد, ومقترحات الباحث لتلافيها..... ٢٠٨
٥-٢-٤- أوجه القصور في إعداد وصياغة الاشتراطات الادارية والتنظيمية للعقد ومقترحات الباحث لتلافيها..... ٢٠٩
٥-٢-٥- أوجه القصور في إعداد وصياغة الاشتراطات القانونية للعقد, ومقترحات الباحث لتلافيها..... ٢١٠
٥-٣- التوصيات..... ٢١٥
الملحقات..... ٢٢٠
المراجع..... ٢٣٢

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل (١-١)	أنواع العلاقات أو الأنظمة التعاقدية بين المالك والمقاول في مشروعات التشييد.....	١٠
شكل (١-٢)	أنواع العقود طبقاً لأسلوب التعامل المادي بين المالك والمقاول في مشروعات التشييد.....	١٥
شكل (١-٥)	إطار مستنبط لإدارة عملية الطرح والترسية في مشروعات التشييد في مصر.....	٢١١

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (٣-١)	جدول الرموز المستخدمة فى جداول المقارنات	٦١
جدول (٣-٢)	مقارنة الاشتراطات القانونية في القانون المصري مع الاشتراطات القانونية في كلاً من الاشتراطات المصرية واشتراطات الفيديك والفيديك التوافقي واشتراطات الجمعية الأمريكية للمعماريين.....	٦٢
جدول (٣-٣)	مقارنة الاشتراطات الفنية في القانون المصري مع الاشتراطات الفنية في كلاً من الاشتراطات المصرية واشتراطات الفيديك والفيديك التوافقي واشتراطات الجمعية الأمريكية للمعماريين.....	٩٣
جدول (٣-٤)	مقارنة الاشتراطات المالية في القانون المصري مع الاشتراطات المالية في كلاً من الاشتراطات المصرية واشتراطات الفيديك والفيديك التوافقي واشتراطات الجمعية الأمريكية للمعماريين.....	١٠٠
جدول (٣-٥)	مقارنة الاشتراطات القانونية في القانون المصري مع الاشتراطات القانونية في كلاً من الاشتراطات المصرية واشتراطات الفيديك والفيديك التوافقي واشتراطات الجمعية الأمريكية للمعماريين.....	١٢٣
جدول (٤-١)	شرح الاستبيان	١٥٢

المقدمة:

تمهيد

مشكلة البحث

مجال البحث

هدف البحث

منهج البحث

هيكل البحث

تمهيد:

تعد مشروعات التشييد محور ارتكاز الاقتصاد في دول العالم, فمشروعات التشييد هي اللبنة الأساسية للتنمية في مختلف المجتمعات, وترتبط اقتصاديات الدول المتقدمة بالانتشار العمراني والتوسع في المشروعات التنموية, وتبنى على أساس خطط مشروعات التشييد والعمران كافة المرافق والخدمات.

وتتعرض مشروعات التشييد لمشاكل كثيره قد تؤدى لفشلها نتيجة طبيعة مشروعات التشييد من حيث طول مدة التنفيذ التي تؤدى إلى حدوث تغييرات كثيره في أسعار مواد البناء والموارد المختلفة.

وحيث أن عملية التعاقد أو العطاءات هي من أهم المهام في مشروعات التشييد, فعن طريقها يتم اختيار أفضل المقاولين لتنفيذ المشروع, من خلال عدة مراحل بداية بإعداد مستندات الطرح وتجهيز المقايسات مروراً بوضع القيمة التقديرية وشروط التعاقد واختيار أسلوب الترسية وتأهيل المقاولين إلى دراسة العطاءات والترسيه. وبالتالي فإن وجود أي قصور في مرحلة إعداد مستندات الطرح ومراحل تطبيقها قد يؤدى إلى العديد من المشاكل التي تؤدى إلى أثار ماليه واقتصادية سلبيه على المشروع, الأمر الذى يدفع إلى عدة بدائل :

- إما الاستمرار في المشروع مع تحمل إحدى الطرفين الأثار المالية والاقتصادية.
- حدوث منازعات بين الأطراف واللجوء للمطالبات وأحيانا للتحكيم والقضاء.
- أحيانا التوقف عن العمل لحين الفصل في المنازعات إذا كان لا يمكن الاستمرار في العمل.

وأيا من هذه البدائل تمثل خساره اقتصاديه لكلا من المالك والمقاول.

وفى مصر تتعرض مشروعات التشييد لمشاكل كثيره, فقد امتلأت المحاكم بقضايا المنازعات في مشروعات التشييد, كما امتلأ مجلس الدولة بكثير من الشكاوى وقد أصدرت لجنة الفتاوى التابعة لمجلس الدولة الكثير من الفتاوى فيما يختص بالمشاكل بين أطراف مشروعات التشييد..

وتنقسم المشاريع الإنشائية من جانب نوعية طرفي التعاقد إلى نوعين هما المشاريع العامة, و المشاريع الخاصة, والمشروع العام هو المشروع الذى تملكه الدولة, و تخضع المشاريع العامة لرقابة الدولة من خلال أعماله وأنشطته ضمن قواعد القانون العام.

ونظرا لأن المشروعات العامة تمثل نسبه كبيره من صناعة التشييد في مصر, ونظرا لأن صناعة التشييد في القطاع العام تخضع لقوانين ولوائح تنظمها فيمكن اعتبار الإطار القانوني والتشريعي الذى ينظم العلاقة ويضمن الحقوق والالتزامات وتحقيق العدالة بين جميع الأطراف المشاركة والمسئولة عن تنفيذ المشروع من العوامل التي تساعد على وجود الألية المناسبة لإدارة عملية العطاءات, والتي قد يؤدى غياب دورها الفعال أو وجود قصور بها إلى حدوث العديد من المشاكل بين الأطراف المختلفة, والقانون المعنى بذلك في مصر هو قانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات.

وقد وجد أن تقييم القانون المصري للتعاقدات العامة من حيث امتثاله للمعايير المعروفة عالمياً منخفض إلى متوسط الإذعان, كما أن الإطار التشريعي له يعد قديم وغير ملائم[1]

ويهدف البحث إلى تحديد أوجه القصورفي إدارة مرحلة الطرح في مصر والقوانين التي تحكمها, والتي تؤدى إلى حدوث مشاكل في مشروعات التشييد خلال مرحلة العطاءات والتنفيذ, وينقسم البحث إلى دراسة تحليلية ودراسة تطبيقيه, كالاتي:

- أما في الدراسة التحليلية:

يتعرض هذا البحث بالدراسة والتحليل للأصول العلمية والفنية للممارسات المصرية والعالمية في إدارة عملية الطرح والترسية وإعداد الاشتراطات العامة للعقد, حيث تقوم الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية والمصرية بوضع ونشر أكواد ونماذج لعملية إدارة عملية الطرح والترسية وإعداد مستندات العقد, ثم يعقد البحث مقارنه بين الممارسات الدولية والمصرية لإدارة عملية الطرح والترسية وإعداد الاشتراطات العامة للعقد لتحديد أهم أوجه الاختلاف بين تلك الممارسات المصرية والدولية, ليتم عمل استبيانفي الدراسة التطبيقية لتحديد أوجه القصور ونقاط الضعف في الممارسات المصرية التي تؤدى لحدوث المشاكل التي تواجه مشروعات التشييد خلال مرحلة الطرح والترسية ومرحلة التنفيذ, وحيث أن البحث يستهدف القطاع الحكومي المصري والعلاقة التعاقدية التقليدية التي تقوم على أساس العلاقة بين المالك والاستشاري والمقاول, يتعرض البحث بالدارسة والتحليل لقانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨, والمقارنة بين ما يتضمنه القانون المصري فيما يتعلق بمرحلة العطاءات بالأنظمة

[1]EBRD office of the general council, Commercial laws of Egypt(An Assessment by the EBRD), page25, EBRD, 2012

العالمية للوقوف على نقاط القوه والضعف به وأوجه القصور التي قد تتسبب في وجود المشاكل التي تواجه مشروعات التشييد خلال مرحلتي الطرح والتنفيذ التي ترجع إلى هذا القصور.

- ويأتي الشق التطبيقي للبحث بعمل استبيان لصانعي القرار والقائمين على مشروعات التشييد في عدد من الشركات المصرية عن أوجه القصورفي إدارة عملية الطرح وإعداد الاشتراطات العامة للعقد في مصر والقوانين الخاصة بها والتي تؤدى إلى وجود مشاكل تواجه مشروعات التشييد خلال مرحلتي الطرح والتنفيذ

المشكلة البحثية:

تتعرض العديد من مشروعات التشييد لمشاكل كثيره قد تؤدى لفشلها نتيجة وجود قصور في إدارة مرحلة الطرح , وهذه المشاكل قد تكون بسبب قصور في القوانين واللوائح التي تحكمها

هدف البحث:

ويهدف البحث إلى تحديد أوجه القصور في إدارة مرحلة الطرح في مصر وإعداد وصياغة الاشتراطات العامة للعقد, والقوانين التي تحكمها, وذلك من خلال دراسة المشاكل التي تواجه مشروعات التشييد خلال مرحلة العطاءات والتنفيذ وعلاقتها بالقوانين واللوائح في مصر ودولياً, وهذا من خلال:

- دراسة تحليلية للإجراءات التعاقدية وإعداد الاشتراطات العامة العقد في مصر طبقا للقانون المصري رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات.
- دراسة تحليلية للإجراءات التعاقدية وإعداد الاشتراطات العامة للعقد في العالم.
- دراسة تحليلية مقارنة للإجراءات التعاقدية وإعداد الاشتراطات العامة للعقد في مصر والعالم.
- دراسة تطبيقية للوقوف على أهم المشاكل التي تواجه مشروعات التشييد خلال مرحلتي الطرح والتنفيذ والتي ترجع إلى وجود قصور في إدارة عملية الطرح وصياغة الاشتراطات العامة للعقد والقوانين واللوائح التي تحكمها, وتحديد أوجه القصور في إدارة تلك العملية وفى تلك القوانين واللوائح التي تحكمها
-